الأمم المتحدة

A/C.2/57/L.37

الجمعية العامة

Distr.: Limited
13 November 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٨٤ (أ) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة الدولية والتنمية

فترويلا*: مشروع قرار

التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٦/١٧٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المتعلقين بالتجارة الدولية والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى خطة العمل المعتمدة في الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في بانكوك في الفترة من ١٢ حتى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠[(١)]، التي أكدت من جديد دور الأونكتاد كمركز تنسيق لمعالجة التجارة والتنمية بشكل متكامل، والمسائل المترابطة في مجالات المالية، والتكنولوجيا، والاستثمار، والتنمية المستدامة،

وإذ تحيط علما بنتيجة المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة في الفترة من ٩ حتى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١[(٢)]، وإذ تلاحظ أن المؤتمر

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) TD/390.

(٢) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

141102 141102 02-69195 (A)
0269195

الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في كانكون في المكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ سيقوم بتقييم التقدم المحرز في المفاوضات،

وإذ تشير إلى أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٣] المتعلقة بالتجارة ووسائل التنمية ذات الصلة، وكذلك نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المعقود في مونتيري بالمكسيك في الفترة من ١٨ حتى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢[٤]، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس حتى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢[٥]،

وإذ تشير أيضا إلى أن الجهود المحلية التي بذلتها بلدان نامية كثيرة في السنوات الأخيرة لإعادة تشكيل اقتصادها، ولا سيما عن طريق التحرير الذاتي للتجارة، ستكون بلا جدوى إن لم يرافقها إنصاف في وصول صادراتها الرئيسية ذات الأولوية من السلع والخدمات إلى الأسواق، ودعم فعّال لتطوير قدراتها التموينية،

١ - **تحيط علما** بالتزامات الإعلان الوزاري للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية بوضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صميم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وبوضع تدابير من شأنها ضمان حصول البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا بينها، على حصة في نمو التجارة العالمية تتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية؛

٢ - **تحيط علما أيضا**، مع التقدير، بالاستعراض المتعمق الذي قام به مجلس التجارة والتنمية بشأن التطورات والمسائل التي تهم البلدان النامية بوجه خاص في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المعتمد في المؤتمر الوزاري الرابع[٦]، ومساهمته في تفهم الإجراءات الضرورية لتحقيق نتيجة منصفة إنمائية الوجهة في نهاية عملية الدوحة؛

٣ - **تعرب عن قلقها** بشأن اتخاذ عدد من الإجراءات الوحيدة الطرف التي تضر بإمكانيات التصدير لدي البلدان النامية ويترتب عليها أثر كبير في مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية وكذلك في تحقيق البعد الإنمائي للمفاوضات التجارية؛

٤ - **ترى** أنه ينبغي، في سياق الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف بإضفاء طابع عملي على الأحكام المتصلة بالتنمية في برنامج عمل

---

(٣) انظر القرار ٥٥/٢.

(٤) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (E.02.II.A.7).

(٥) A/CONF.199/20.

(٦) A/C.2/56/7، المرفق، الفقرات ١٢-٥٢.

منظمة التجارة العالمية، وبضمان معالجة النواحي التي تثير قلق البلدان النامية، ولا سيما من ناحية مسائل التنفيذ والمعاملة الخاصة والتفضيلية، قبل المؤتمر الوزاري الخامس المقرر عقده في كانكون بالمكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛

٥ - **تؤكد** الحاجة إلى احترام المواعيد المحددة لعملية التفاوض، على النحو المنصوص عليه في الإعلان الوزاري المعقود في الدوحة[٧]؛

٦ - **تدرك** أنه ينبغي أن تنطوي القواعد التجارية في إطار فترة ما بعد الدوحة بمضمون إنمائي واضح، وفي هذا الصدد:

(أ) ينبغي أن تحظى المسائل المتصلة بتنفيذ البيان الختامي المتضمن نتائج جولة أوروغواي في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[٨] بالأولوية في الاهتمام بما يتفق مع الاقتراحات المقدمة من البلدان النامية؛

(ب) أن أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية هي جزء لا يتجزأ من جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي أنشئت بموجبها منظمة التجارة العالمية، وأن تُستعرض جميع أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية بقصد تعزيزها وجعلها أكثر فعاليةً وتنفيذا وإلزاميا؛

(ج) ينبغي أن تراعي المفاوضات الجارية والهادفة إلى توضيح وتحسين فروع الاختصاص في مجالات مكافحة رمي القمامة، والمعونات، والتدابير التعويضية، احتياجات البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نموا؛

(د) وفي مجال الزراعة، يمكن التوصل إلى اختتام المفاوضات المأذون بها بنجاح عن طريق تحسين الوصول إلى الأسواق، وإزالة المعونات المحلية ومعونات الصادرات التي تشوه التجارة، وضمان المراعاة والإدراك الكاملين للنواحي غير التجارية التي تثير قلق البلدان النامية، مثل التنمية الريفية، والتخفيف من الفقر، والأمن الغذائي؛

(هـ) ينبغي أن يركز التحرير التدريجي لقطاع الخدمات على القطاعات ووسائط التمويل التي تحظى بالأولوية في اهتمام البلدان النامية، ولا سيما حركة الأشخاص الطبيعيين؛

---

(٧) A/C.2/56/7، المرفق، الفقرتان ٤٥ و ٤٦.

(٨) انظر الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والمنجزة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة غات ، رقم المبيع GATT/1994-7).

(و) ينبغي تنفيذ الإعلان المتعلق باتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة[٩] بشكل كامل وفي الوقت المحدد؛

٧ - **تسلم** بخطورة النواحي المثيرة للقلق التي أعربت عنها أقل البلدان نموا، وتدرك أن دمج أقل البلدان نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف إنما يتطلب وصولا مجديا إلى الأسواق، ودعما للتنوع في قواعدها الإنتاجية والتصديرية، ومساعدة تقنية تتصل بالتجارة، وبناء القدرات؛

٨ - **تؤكد** الحاجة إلى تسهيل وتسريع انضمام جميع البلدان النامية التي تقدمت بطلب العضوية إلى منظمة التجارة العالمية؛

٩ - تؤكد من جديد الالتزامات المقطوعة في المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المعقود في بروكسل في الفترة من ١٤ حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١[١٠] وتناشد في هذا الصدد البلدان المتقدمة العمل على تحقيق الهدف المتمثل في وصول المنتجات الصادرة من أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون الخضوع لأي نظام جمركي أو نظام للحصص، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، وكذلك تسهيل وتسريع انضمام أقل البلدان نموا إلى منظمة التجارة العالمية؛

١٠ - **تشدد** على ضرورة تلقي النواحي التجارية المثيرة للقلق لدى النظم الاقتصادية الصغيرة الأولوية في الاهتمام بما يتفق وولايات المؤتمر الوزاري الرابع لضمان تنميتها المستدامة والاستفادة من النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

١١ - **تعرب عن خيبة أملها** للتقدم البطيء في تنفيذ اتفاق الأنسجة والألبسة من جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[٨]، الذي هو شرط ضروري وأصلي لتنفيذ اتفاقات جودة أوروغواي تنفيذا كاملا، وتؤكد قلقها للتدابير الجديدة المقيدة للتجارة المطبقة في هذا القطاع؛

١٢ - **تشدد** على أهمية النظر في العلاقة بين المفاوضات التجارية الجارية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والقواعد والالتزامات المتعددة الأطراف، وفقا للولاية ذات الصلة للمؤتمر الوزاري الرابع، مع مراعاة الجوانب الإنمائية لهذه الاتفاقات، وتحث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على تقديم مدخلات تقنية في هذا الصدد، وذلك وفقا لولاياته؛

---

(٩) WT/MIN (01)/DEC/2.

(١٠) انظر A/CONF.191/11.

١٣ - **تلاحظ بقلق** أن الحواجز التعريفية العالية بشكل مفرط في بعض القطاعات، بما في ذلك منتجات الأنسجة والألبسة، لا تزال قائمة لدى بعض البلدان المتقدمة، وذلك رغم جولات المناقشات المتعددة الأطراف السابقة بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق؛ وتؤكد في هذا الصدد، أنه ينبغي لمنظمة التجارة العالمية أن تنص في برنامج عملها على إجراء تخفيضات قصوى في تعريفات الذروة والتعريفات التصاعدية التي تؤثر على صادرات البلدان النامية، مع النظر في الآثار الضارة على البلدان النامية بما في ذلك تلاشي الأفضليات التجارية؛

١٤ - **تعرب عن قلقها** لكثرة العقبات المفروضة على صادرات البلدان النامية لأسباب تتعلق بالصحة والمرافق الصحية والسلامة والبيئة، وتشدد على الحاجة إلى التزام أقوى من جانب الشركاء التجاريين المستوردين الرئيسيين بعدم تطبيق هذه المعايير على أساس أنها لا مبرر لها ووسيلة مستترة للحماية؛

١٥ - **تشدد** على أهمية زيادة مشاركة البلدان النامية في وضع المعايير وكذلك على زيادة المساعدة التقنية وبناء القدرات في هذا الصدد؛

١٦ - **تعرب** عن ارتياحها لتجدد التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وكذلك للجهود المشتركة المبذولة لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، وتؤكد في هذا الصدد أهمية استمرار وتحسين التنفيذ، بعد المؤتمر الوزاري الرابع لبرنامج بناء القدرات والتعاون التقني بين البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نموا، والنظم الاقتصادية التي تمر بمرحلة انتقالية التابع للأونكتاد، وذلك لدعم اشتراكها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المعتمد في الدوحة؛

١٧ - **تحث** أوساط المانحين، في هذا الصدد، على تزويد الأونكتاد بالموارد الضرورية لتقديم المساعدة الفعالة القائمة على الطلب إلى البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، وإلى النظم الاقتصادية الصغيرة والضعيفة، وكذلك لزيادة مساهمتها في الصناديق الاستئمانية للإطار المتكامل للمساعدة التقنية للأنشطة التجارية والأنشطة المتصلة بالتجارة وبرنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك؛

١٨ - **تناشد** الأونكتاد الإسهام، في حدود ولايته، في الخطة التنفيذية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[(١١)]، وترحب بالتعاون في مجال التجارة والبيئة والتنمية، بما في ذلك مجال تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، وبين أمانات منظمة التجارة العالمية،

(١١) A/CONF.199/20، القرار ٢، المرفق.

والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وغيرها من المنظمات الدولية الإنمائية أو البيئية ذات الصلة؛

١٩ - **تؤيد** نتيجة استعراض منتصف المدة لأعمال الأونكتاد[١٢] الرامي إلى استعراض تنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل المتفق عليه في دورة المؤتمر العاشرة، وتكرر الإعراب عن امتنانها العميق لحكومة وشعب تايلند لاستضافتهما استعراض منتصف المدة؛

٢٠ - **ترحب** بالعرض السخي الذي قدمته البرازيل لاستضافة الدورة الحادية عشرة للأونكتاد في عام ٢٠٠٤، كما تحيط علما بالدعوة الموجهة إلى الأمين العام للمؤتمر لكي يحضر مشروع جدول الأعمال المؤقت وجدول المؤتمر كي ينظر فيهما مجلس التجارة والتنمية في الربع الأول من عام ٢٠٠٣؛

٢١ - **تطلب** إلى أمين عام الأمم المتحدة، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، بالتعاون مع أمانة الأونكتاد، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وعن التطورات الطارئة على النظام التجاري المتعدد الأطراف، وذلك في إطار البند المعنون ''التجارة الدولية والتنمية''.

---

(١٢) انظر A/57/15 (الجزء الثاني).